الأمم المتحدة

E/2025/L.9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
30 May 2025
Arabic
Original: English

دورة عام 2025

25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025

البند 19 (أ) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

مشروع قرار مقدّم من نائب رئيس المجلس، لوك بهادور تابا (نيبال)، استنادا إلى مشاورات غير رسمية

تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها السابعة والعشرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة 209/59 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 221/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 المتعلقَيْن باستراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 258/76 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2022، الذي أقرت الجمعية بموجبه برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 317/78، الذي أقرت فيه الجمعية الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعنونة "خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود".

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 233/79 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2024، الذي أقرت الجمعية بموجبه برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024–2034،

وإذ يشير أيضا إلى إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030[1]، الذي سُلِّم فيه بضرورة إيلاء أقل البلدان نموا اهتماماً خاصاً بالنظر إلى ارتفاع مستويات ضعفها والمخاطر التي تواجهها،

(1) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

25-08488 (A) 050625 090625

الرجاء إعادة استعمال الورق

والتي غالبا ما تتجاوز بكثير قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها، وإذ يسلّم بأهمية مخاطر الكوارث وأثر الكوارث في عملية الخروج من فئة أقل البلدان نموا،

وإذ يشير كذلك إلى قراره 46/1998 المؤرخ 31 تموز/يوليه 1998 المتعلق بتدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما وقراراته 34/2007 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2007 و 20/2013 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2013 و 11/2021 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2021 و 10/2023 المؤرخ 7 حزيران/يونيه 2023 و 7/2024 المؤرخ 5 حزيران/يونيه 2024 بشأن تقرير لجنة السياسات الإنمائية،

وإذ يقر بالعمل الذي تضطلع به اللجنة بشأن (أ) السياقات والمسارات الإنمائية الجديدة، و (ب) استعراض إطار الخروج من فئة أقل البلدان نموا، و (ج) تعزيز رصد البلدان التي هي قَيد الخروج من قائمة أقل البلدان نموا أو التي خرجت منها مؤخراً،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء البيئة الخارجية الصعبة التي تواجهها أقل البلدان نمواً، بما فيها البلدان التي هي قَيد الخروج من قائمة أقل البلدان نموا أو التي خرجت منها مؤخراً، في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة[2] وأهدافها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك إحراز تقدم نحو الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، مثل الآثار السلبية لتغير المناخ، والصراعات، والآثار السلبية الطويلة الأمد الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتدهور الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وتحديات الاقتصاد الكلي، والتخفيضات الكبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية،

وإذ يحيط علما برصد اللجنة للتقدم الإنمائي الذي أحرزته البلدان التي خرجت مؤخرا من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي هي قَيد الخروج من تلك الفئة، بما فيها بنغلاديش وبوتان وجزر سليمان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وكمبوديا ونيبال، وإذ يعرب عن القلق إزاء التحديات المشتركة والفريدة من نوعها الناجمة عن الأزمات العالمية المتعددة والتوترات الجيوسياسية وتغير المناخ،

وإذ يكرر الإعراب عن اقتناعه بأنه ينبغي ألاّ يعاني أي بلد يخرج من فئة أقل البلدان نمواً من اختلال تقدُّمه الإنمائي أو انتكاسه،

وإذ يضع في اعتباره أهمية أن تكون معايير إدراج أسماء البلدان في فئة أقل البلدان نمواً ورفعها منها وتطبيق الإجراءات المتبعة في ذلك ثابتةً لضمان مصداقية العملية، وبالتالي مصداقية فئة أقل البلدان نمواً، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتحديات وأوجه الضعف الخاصة والاحتياجات الإنمائية للبلدان التي يحتمل أن تُرفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً أو الجاري النظر في رفع أسمائها منها،

وإذ يدرك ضرورة معالجة الاحتياجات والتحديات المتنوعة التي تواجهها البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، وكذلك البلدان التي تواجه تحديات محدَّدة، بما فيها البلدان التي هي قيد الخروج من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان التي خرجت منها مؤخرا،

وإذ يعترف بالمساهمات التي تقدمها اللجنة في مختلف جوانب برنامج عمل المجلس وبزيادة التفاعل بين المجلس واللجنة،

(2) انظر قرار الجمعية العامة 1/70.

1 - ***يرحب*** بعمل لجنة السياسات الإنمائية، ويحيط علما بتقرير اللجنة عن دورتها السابعة والعشرين والتوصيات الواردة فيه[3]؛

2 - ***يطلب*** من اللجنة أن تتدارس، في دورتها الثامنة والعشرين، الموضوع السنوي لدورة المجلس لعام 2026 وأن تُقدّم توصياتٍ بشأنه؛

3 - ***يطلب أيضا*** من اللجنة أن تواصل رصد التقدم الإنمائي الذي تحرزه البلدان التي هي قيد الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي خرجت من تلك الفئة بالفعل، وفقاً للفقرة 21 من قرار الجمعية العامة 221/67؛

4 - ***يرحب*** بعمل اللجنة المتعلّق بتعزيز آلية رصد البلدان التي هي قيد الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي خرجت منها بالفعل وفقا للفقرة 284 من برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا[4] لجعل الآلية متجاوبة مع الأزمات الناشئة وتحسين ربط الرصد بدعمٍ معين،

5 - ***يحيط علما*** بالاستعراض الذي أجرته اللجنة لهيكل وأداء آلية الرصد المعززة لزيادة تحسين فعاليتها، ويدعو اللجنة إلى أن تأخذ في الاعتبار، في رصد البلدان التي هي قَيد الخروج من قائمة أقل البلدان نموا أو التي خرجت منها بالفعل، توافر بيانات موثوقة وفي الوقت المناسب والتحديات العالمية الحرجة، بما فيها (أ) التخفيض الكبير في المساعدة الإنمائية الرسمية؛ و (ب) محدودية رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، التي تؤثر على تمويل أهداف التنمية المستدامة والتكيف مع المناخ؛ و (ج) الركود في التجارة العالمية وسط قيود متزايدة؛

6 - ***يطلب*** من اللجنة أن تواصل تحسين الآلية وتكييفها في حدود الموارد المتاحة، ويهيب بالدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المعنية أن تدعم جهود اللجنة، ويهيب بالبلدان التي هي قيد الخروج من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي خرجت منها مؤخرا أن تدمج رصدَ تنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس في أطرها الحالية لرصد السياسات وتقييمها وأن تقيم صلات فعالة بآلية الرصد المعزَّزة للجنة؛

7 - ***يطلب*** من اللجنة مواصلة المشاورات الواجبة مع البلدان المعنية، وزيادة فعاليتها عند الاقتضاء، مع تنفيذ الاستعراضات التي تُجرى كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا ورصد البلدان التي هي قيد الخروج من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي خرجت منها مؤخرا، ويطلب إلى اللجنة أن تواصل إشراك أقل البلدان نموا التي ربما يكون قد أُرجئ إخراجها من هذه الفئة في المشاورات المذكورة؛

8 - ***يؤكد من جديد*** أهمية أن يدعم الشركاء الإنمائيون والتجاريون ومنظومة الأمم المتحدة البلدان التي هي قيد الخروج من فئة أقل البلدان نموا بتدابير ملموسة لتيسير الانتقال السلس، بما في ذلك في عمليات تقييم أثر الخروج من تلك الفئة وفي وضع استراتيجيات الانتقال السلس والاستراتيجيات الإنمائية لمرحلة ما بعد الخروج من الفئة؛

---

(3) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2025، الملحق رقم 13* (E/2025/33).

(4) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق.

9 - ***يهيب*** بالشركاء الإنمائيين تحسين الدعم المتاح لجميع البلدان الأقل نمواً، لا سيما تلك التي لم تصل بعدُ إلى الحدود الدنيا المؤهلة للخروج من فئة تلك البلدان، وكذلك أيضاً البلدان التي هي قيد الخروج من تلك الفئة؛

10 - ***يسلم*** بأن البلدان التي هي قيد الخروج من فئة أقل البلدان نموا تحتاج إلى فترة تحضيرية مدتها خمس سنوات للاستعداد بفعالية للخروج من تلك الفئة؛

11 - ***يرحب*** بما خلُصت إليه اللجنة فيما يتعلق بفوائد تجديد أحكام قرارات الجمعية العامة القائمة بشأن الانتقال السلس، بما في ذلك لغرض توفير التوجيه اللازم بشأن عملية تمديد الفترة التحضيرية التي تسبق الخروج من فئة أقل البلدان نموا؛

12 - ***يسلّم*** بأن البلدان التي هي قيد الخروج من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي خرجت منها مؤخرا تواجه تحديات كبرى في التصدي للعواقب الاجتماعية والاقتصادية للكوارث، وبأهمية إدماج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات الانتقال السلس للبلدان التي هي قيد الخروج من هذه الفئة للنهوض باستدامة التقدم الإنمائي، ويشجع الشركاء الإنمائيين والتجاريين للبلدان التي هي قيد الخروج والبلدان التي خرجت مؤخرا ومنظومة الأمم المتحدة على دعم تلك البلدان في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود؛

13 - ***يشجع*** المجتمع الدولي على أن يقدم دعما مصمما خصيصا لأقل البلدان نموا، وكذلك للبلدان التي خرجت مؤخرا من هذه الفئة، وذلك من أجل تنفيذ برنامج عمل الدوحة والتصدي للأزمات العالمية المتعددة، بما في ذلك أزمات الغذاء والطاقة والتمويل، ومن أجل بناء القدرة على الصمود في وجه الجوائح المحتمل تفشيها في المستقبل، وتوسيع القدرات الإنتاجية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالبنى التحتية الجيدة والمستدامة التي يمكن التعويل عليها والقادرة على الصمود، مع كفالة القدرة على تحمّل الديون الخارجية، ويرحب بالمبادرات القائمة لتقديم ذلك الدعم؛

14 - ***يشير*** إلى برنامج عمل الدوحة، ويهيب في هذا الصدد بالشركاء الإنمائيين أن يواصلوا، حسب الاقتضاء، تقديم الدعم التمويلي والتكنولوجي الخاص المتصل بتغير المناخ إلى البلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نموا من أجل دعم العمل المؤدي إلى تحقيق أهداف اتفاق باريس[5]، وذلك لفترة تتسق مع مواطن ضعف هذه البلدان واحتياجاتها المتعلقة بالتنمية المستدامة وغير ذلك من الظروف والتحديات الناشئة على الصعيد الوطني؛

15 - ***يطلب*** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدّم المساعدة إلى البلدان التي هي قيد الخروج من فئة أقل البلدان نمواً في وضع وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية، وأن تنظر في تقديم دعم يستجيب للاحتياجات القُطرية الخاصة لكلّ من البلدان التي خرجت من تلك الفئة، وذلك لفترة محدَّدة وعلى نحو يمكن التنبؤ به؛

(5) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

16 - ***يهيب*** بمنظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين تعزيز الدعم المخصص تحديدا للخروج من فئة أقل البلدان نموا، عند الاقتضاء، بما في ذلك (أ) حشد خبرات الأمم المتحدة في مجال إدارة الأزمات لمواجهة الصدمات الخارجية التي تؤثر على الخروج من تلك الفئة؛ و (ب) تنظيم مناقشات مائدة مستديرة مع الشركاء الإنمائيين والتجاريين، بما في ذلك مقدمو الدعم في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ و (ج) تعزيز مبادرات بناء القدرات لآلية الرصد المعززة من خلال الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة؛ و (د) تفعيل مرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا في إطار مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ويسلم بالحاجة إلى إدماج المناقشات المتعلقة بالخروج من فئة أقل البلدان نموا في منتديات المجلس واجتماعات الجمعية العامة؛

17 - ***يشجع*** رئيس اللجنة، وأعضاءها الآخرين، حسب الاقتضاء، على مواصلة التفاعل بين المجلس واللجنة، على النحو المحدَّد في قرار المجلس 20/2011 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2011، في حدود الموارد المتاحة وحسب اللزوم، ويهيب باللجنة أن تواصل ضمان تبادل الرأي مع الدول الأعضاء في المسائل الموضوعية، بما في ذلك من خلال جلسة تكرَّس لذلك تُعقد خلال دورتها الثامنة والعشرين في عام 2026 ضمن الموارد المتاحة.